مقتل أربعة جنود ليبيين بهجوم انتحاري في بنغازي

طرابلس/ وكالات

قتل اربعة جنود على الاقل في هجوم انتحاري مزدوج استهدف قاعدة عسكرية للجيش الليبي في بنغازي بشرق البلاد، بحسب ما افادت مصادر عسكرية وطبية.

وذكر مسؤول عسكري لوكالة الصحافة الفرنسية رافضا كشف هويته ان الهجوم نفذه انتحاريان واستهدف ثكنة للقوات الخاصة في الجيش الليبي في حي بواتني بجنوب شرق بنغازي.

وافاد مصدر طبي ان الهجوم اسفر عن اربعة قتلى اضافة الى الانتحاريين فضلا عن "عدد غير محدد من الجرحى".

واوضح المسؤول العسكري ان الهجوم نفذ في وقت الافطار، لافتا الى ان انتحاريا يقود شاحنة اقتحم مدخل القاعدة وفجر شاحنته، تلاه انتحاري اخر كان يستقل سيارة صغيرة فجرها بدوره.

وياتي هذا الاعتداء الذي لم تتبنه اي جهة حتى الان غداة مواجهات دامية بين القوات الخاصة في الجيش الليبي ومسلحين متطرفين.

وقتل 16 شخصا على الاقل معظمهم من الجنود واصيب اكثر من ثمانين اخرين في هذه متطرفين.

وتشهد بنغازي مواجهات شبه يومية بين الجيش ومجموعات متطرفة بينها انصار الشريعة التي تعتبرها واشنطن منظمة ارهابية.

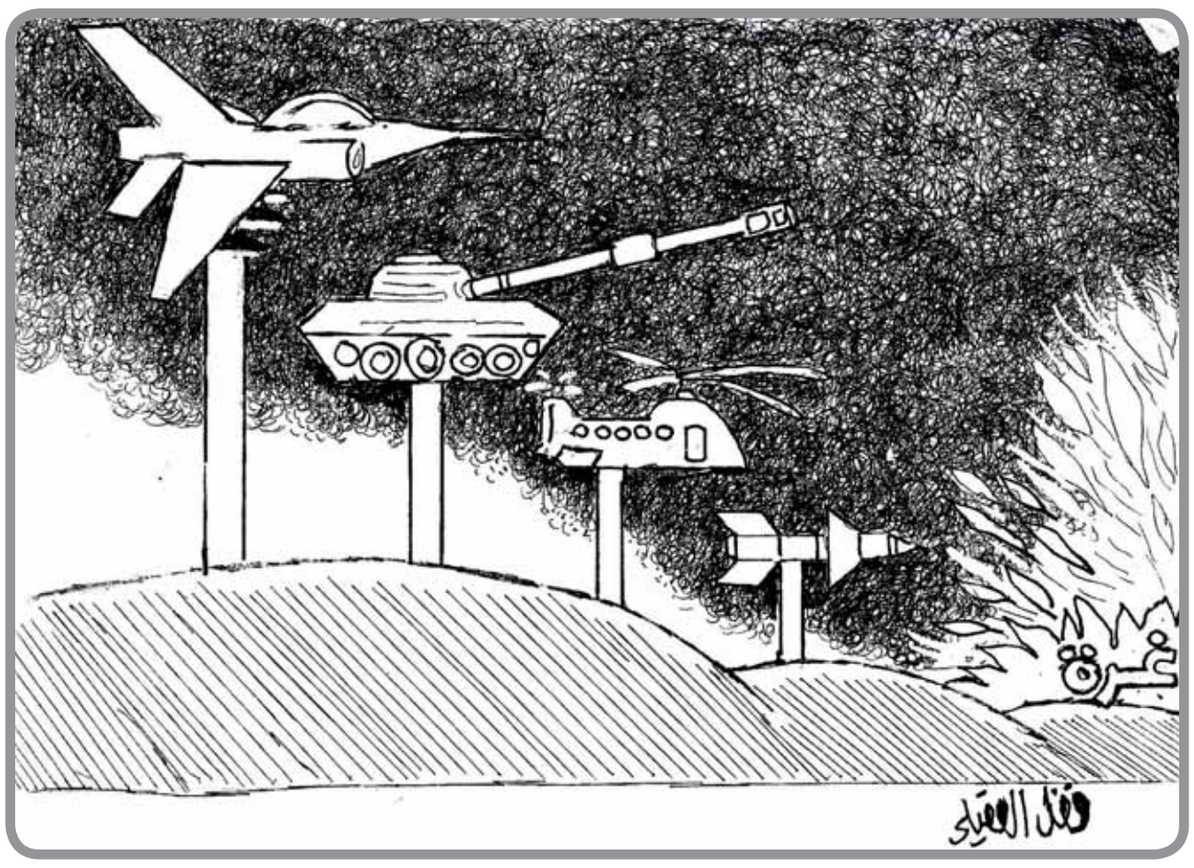

«النواب» الأميركي يستبعد حزب الله من النظام المالي الدولي

واشنطن / وكالات

تبنى مجلس النواب الأميركي أمس بالإجماع اقتراح قانون يتيح فرض عقوبات على المصارف الاجنبية التي تموّل حزب الله اللبناني الذي تعتبره الولايات المتحدة تنظيما ارهابيا.

ويتطلب الاقتراح موافقة مجلس الشيوخ ليدخل حيز التنفيذ من دون تحديد موعد لذلك.

ويهدف اقتراح القانون الى استبعاد حزب الله من النظام المالي الدولي، وخصوصا اللبناني، عبر السماح بفرض عقوبات اميركية على المؤسسات والبنوك المركزية التي تضطلع بدور الوسيط في مبادلات لمصلحة حزب الله، وخصوصا عبر انشطة تبييض الاموال.

وفي حال كهذه، سيحظر على هذه المؤسسات الوصول الى النظام المالي الاميركي.

واوضح النائب الديمقراطي اليوت انغل الثلاثاء ان الهدف هو "شل" حزب الله على غرار العقوبات التي فرضت على ايران.

ويدعو جانب اخر من الاقتراح الرئيس الاميركي الى ان يصنف حزب الله رسميا كتنظيم يمارس تهريب المخدرات.

وأدرجت الولايات المتحدة حزب الله على قائمتها للتنظيمات الإرهابية العام 1995، فيما اتخذ الاتحاد الاوروبي هذه الخطوة العام 2013.

وإذا كان هذا القانون يهدف الى توسيع العقوبات الأميركية في القطاع المالي، فإن واشنطن فرضت في الأعوام الاخيرة عقوبات محددة على افراد وكيانات لبنانية لصلتها بحزب الله.

ففي العاشر من يوليو، ادرجت وزارة الخزانة على لائحتها السوداء مجموعة "ستارز غروب هولدنغ" التي مقرها في بيروت والمتهمة بمساعدة التنظيم اللبناني في حيازة معدات عسكرية.

وفي ابريل 2013، اتهمت الولايات المتحدة شركتين لبنانيتين لتحويل الاموال بالضلوع في شبكة لتهريب المخدرات مرتبطة بحزب الله.

وفي فبراير 2011، فرضت وزارة الخزانة عقوبات على البنك اللبناني الكندي متهمة اياه بتبييض مئات ملايين الدولارات مصدرها شبكة لتهريب المخدرات.

ومذذاك، تمت تصفية هذا البنك الذي سدد 102 مليون دولار للسلطات الاميركية في يونيو 2013 لتجنب الملاحقات.

سوريا تطالب الموفد الدولي الجديد بالحياد والنزاهة

دمشق/ أ.ف.ب.

رحبت دمشق أمس بتعيين الامم المتحدة الدبلوماسي السويدي ستافان دي ميستورا موفدا لها لحل النزاع السوري، داعية اياه الى التزام "الموضوعية والنزاهة" خلال ادائه لمهمته خلفا للاخضر الابراهيمي.

واعلن الامين العام للامم المتحدة بان كي مون في العاشر من يوليو تعيين دي ميستورا مبعوثا للمنظمة الدولية خلفا للابراهيمي الذي استقال في مايو الماضي، بعدما عجز خلال عامين تقريبا عن خرق جدار الحل السياسي للازمة السورية، وتعرض لانتقادات لاذعة من مسؤولين سوريين والاعلام السوري وصلت الى حد اتهامه بالانحياز والتآمر.

وقالت وزارة الخارجية السورية في رسالة وجهتها الى بان انها ترحب بتعيين دي ميستورا "انطلاقا من قناعتها بالحل السياسي للازمة في سورية من خلال الحوار بين السوريين وبقيادة سورية"، بحسب نص الرسالة التي نشرتها وكالة الانباء الرسمية السورية (سانا).

واضافت "نأمل ان يستند نهج دي ميستورا الى الموضوعية والنزاهة والى قواعد القانون الدولي ومبادىء واهداف ميثاق الامم المتحدة، وفي مقدمتها احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام ارادة الشعب السوري وخياراته"..

وتعرض الابراهيمي خلال مهمته التي بدأت في سبتمبر 2012 لانتقادات حادة من دمشق التي اتهمته باتخاذ "موقف يطابق الموقف الاميركي والموقف الخليجي المتآمر على سوريا"، وعدم التزام "الحيادية" في مهمته.

كما شن الاعلام السوري هجوما لاذعا على الابراهيمي، متهما اياه بانه "غائب عن الاستماع للشعب السوري" تارة، وواصفا اياه تارة اخرى بانه "سائح معمر حظي برحلة ترفيهية حول عواصم العالم". وحاول الابراهيمي عبثا ردم الهوة بين نظام الرئيس بشار الاسد والمعارضة، لا سيما من خلال جمعهما حول طاولة المفاوضات في سويسرا مرتين في يناير فبراير 2014.

الا ان هذه المفاوضات لم تحقق اي خرق في سبيل التوصل الى حل للنزاع المستمر منذ مارس 2011، والذي اودى باكثر من 170 الف شخص. ويحمل دي ميستورا (67 عاما) الجنسيتين الايطالية والسويدية، وهو نائب سابق لوزير الخارجية الايطالي وتولى مناصب عدة في الامم المتحدة.

إصلاح قانون اللجوء والهجرة إلى فرنسا

باريس/ أ.ف.ب.

أطلقت الحكومة الفرنسية أمس اصلاحا لحق اللجوء على اراضيها لمواجهة العدد الكبير من الملفات التي تضاعفت في السنوات الماضية، ولشروط الهجرة في محاولة لجذب الاختصاصيين المؤهلين.

وتمت الموافقة خلال جلسة لمجلس الوزراء على هذين المشروعين اللذين هما في غاية الحساسية ويثيران انتقادات في اوساط الجمعيات، وقد تتعرض بسببهما السلطة التنفيذية لهجمات من المعارضة من اليمين واليمين المتطرف. وسيتم طرحهما لاحقا على البرلمان للمناقشة.

وهذا اول اصلاح مهم حول حق الاجانب منذ انتخاب الرئيس الاشتراكي فرنسوا هولاند في 2012م. وصرح وزير الداخلية برنار كازنوف في حديث لصحيفة ليبيراسيون ان على فرنسا "ان تبقى بلد الهجرة واللجوء"، معتبرا ان "الدول المنغلقة على نفسها محكومة بالتراجع".

واعد (سلفه مانويل فالس) المشروعين واضيف اليهما القليل من التدابير الملزمة واخرى اقل صرامة. وقال مسؤول طالبا عدم كشف اسمه "اردنا ايجاد حلول لمشاكل ملموسة وليس البقاء على مواقف مبدئية".

والنص المتعلق باللجوء يرمي الى الحد من هذه الملفات، فمنذ سبع سنوات تضاعف عدد طالبي اللجوء تقريبا ليصل الى اكثر من 66 الفا في 2013م.

فمراكز الاستقبال مكتظة وعلى نصف طالبي اللجوء ان يتولوا امورهم بانفسهم. واضافة الى ذلك فإن معالجة طلبات اللجوء تتطلب عامين تقريبا ما يعقد ترحيل الاشخاص الذين رفضت طلباتهم.

ومن شأن الاصلاح ان يسمح باختصار مهل الدرس لتصبح تسعة اشهر بحلول العام 2017م. وبشأن الاقامة، ينص المشروع على توزيع طالبي اللجوء على كل الاراضي والغاء الاعانات للاجانب الذين يرفضون التوجه الى مكان محدد او يقررون الرحيل منه.

وجاء في بيان صادر عن التنسيق الفرنسي لحق اللجوء الذي يضم منظمة "مسيحيون ضد التعذيب" ومنظمة العفو والاغاثة الكاثوليكية ورابطة حقوق الانسان ان "التحسينات المحدودة تخفي بصعوبة الشكوك والارادة في مراقبة طالبي اللجوء".

ويعالج النص حول الهجرة اوجه الخلل الاخرى. ورغم الارادة المعلنة للرئيس اليميني السابق نيكولا ساركوزي باستبدال "الهجرة الطوعية" بـ"الهجرة القسرية"، لا تجذب فرنسا سوى عدد محدود من الاختصاصيين المؤهلين بين الاجانب الـ200 الف من خارج الاتحاد الاوروبي الذين تستقبلهم بصورة مشروعة كل سنة.

وتقترح الحكومة بالتالي استحداث ترخيص جديد للاقامة هو "جواز المواهب" الصالح لاربع سنوات والذي سيحل مكان التراخيص القائمة وسيسهل حياة حامليه واسرهم.

والمشكلة الاخرى تكمن في تشكيل طوابير طويلة امام الدوائر المختصة لتجديد ترخيص الاقامة سنويا ويعقد حياة الاجانب. وبما ان 99% من طلبات التجديد تتم الموافقة عليها، فإن وزارة الداخلية تقترح اصدار ترخيص اقامة تلقائيا لعامين الى اربعة اعوام بعد انتهاء المهلة الاولى من عام.

لكن هذا الترخيص لن يصدر إلا اذا كان الاجنبي تابع دروساللغة الفرنسية التي يجب أن يتبعها. واصدار ترخيص اقامة بعد السنوات الخمس الاولى سيكون مشروطا بالقدرة على قراءة وفهم نصوص بسيطة.

واثارت هذه الاجراءات استياء لدى الجهات المدافعة عن الاجانب. وقالت جمعية "جيستي" لدعم المهاجرين: ان مشروع القانون "يصر على مكافحة الهجرة غير المشروعة والارغام على "الدمج" ولا يأتي بتقدم مهم على الارض من ناحية الحقوق الاساسية".

وقالت جمعية سيماد: ان الحكومة اختارت "الاستمرار في القمع" مقارنة مع السلطات التنفيذية السابقة.

اما المعارضة اليمينية فأبدت قلقها من التراخيص الصالحة لعدة سنوات ومن تفضيل الاقامة الجبرية على مراكز الحجز قبل ابعاد من لا يحمل اوراقا ثبوتية.

تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات ..

حماس ترفض

وفي سياق الجهود الدبلوماسية المكثفة لوقف نزيف الدم في غزة، تلقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي اتصالا هاتفيًا من السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون، وذلك في إطار التنسيق والتشاور بشأن الأوضاع في قطاع غزة، وسبل تحقيق وقف إطلاق النار والتهدئة، وحقن دماء الفلسطينيين.

وصرح السفير إيهاب بدوي، المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية، ان بان كي مون أكد للسيسي رفضه استهداف المدنيين في قطاع غزة، منوهًا بضرورة ارتقاء كل الأطراف إلى مستوى المسؤولية وقبول الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى وقف إطلاق النار وتحقيق التهدئة.

إلى ذلك، وفي محادثة هاتفية جرت بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس الحكومة الإسرائيلية، أعرب بوتين عن استياء بلاده من استمرار العمليات العسكرية في قطاع غزة، والذي يؤدي إلى تدهور مأساوي في الوضع الإنساني، وموت ومعاناة السكان المدنيين.. وضرورة تسوية النزاع بالطرق السلمية، مع التأكيد على استعداد روسيا للمساهمة في جهود الوساطة وتنفيذ المبادرات السلمية".

وفي سياق متصل قرر مجلس حقوق الانسان في الامم المتحدة امس تشكيل لجنة دولية لها صفة عاجلة للتحقيق بشأن "كل الانتهاكات" المرتكبة في الهجوم الاسرائيلي على قطاع غزة حيث قتل اكثر من 685 فلسطينيا حتى الآن.

وتبنى المجلس، الذي يضم 46 عضوا، القرار الذي طرحته فلسطين، بغالبية 29 صوتا، بينها الدول العربية والاسلامية التي انضمت اليها الصين وروسيا ودول اميركا اللاتينية ودول افريقية، فيما عارضت الولايات المتحدة لوحدها القرار، وامتنعت الدول الاوروبية عن التصويت.

وفي وقت سابق أمس، دعت المفوضة العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة نافي بيلاي إلى إجراء تحقيق بشأن جرائم حرب قد تكون إسرائيل ارتكبتها في قطاع غزة، وأشارت بيلاي التي تشارك في اجتماع طارئ لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة حول الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، إلى تدمير منازل وقتل مدنيين بينهم أطفال في قطاع غزة.

فريق فني

وأوضح المصدر أنه كان تم خلال الأيام الماضية إرسال وساطة لإقناع المدعو صالح حسين الدماجي، بعدم عرقلة عملية إصلاح الأنبوب من قبل مهندسي وزارة النفط، غير أنه تعنت ورفض السماح لهم بذلك، مما اضطر رجال القوات المسلحة في المنطقة العسكرية الثالثة إلى التدخل وحسم الموضوع.

وأشار المصدر إلى أنه تم تحريك وحدة من قوات المنطقة العسكرية الثالثة يوم الأربعاء باتجاه منطقة "وادي حباب" لتأمين عملية وصول فريق المهندسين المكلفين بإصلاح الأنبوب، غير أنهم تعرضوا لإطلاق نار من قبل مسلحين في قرية الدماجي، وهم في طريقهم إلى "وادي حباب"، ونتج عن ذلك استشهاد أحد الجنود، مما اضطر رجال القوات المسلحة إلى الرد عليهم والتعامل معهم بحزم، ونتج عن الاشتباك مصرع اثنين من العناصر التخريبية .. ومن ثم السيطرة الميدانية على الموقف وبما مكن المهندسين من إعادة إصلاح الأنبوب.

وحذر المصدر من أن منتسبي القوات المسلحة والأمن في المنطقة العسكرية الثالثة وكل وحدات القوات المسلحة، لن يسمحوا مطلقاً لأي كان بالعبث بالأمن والاستقرار أو النيل من مكتسبات الوطن ومقدراته.

وأكد أن المقاتلين الأبطال سيمضون قدماً في تصديهم القوي والحازم لكل العناصر الإرهابية والتخريبية أينما كانت، وسيضربون بيد من حديد كل من تسول له نفسه إثارة الفوضى والقيام بأعمال التخريب لمنشآت الوطن الاقتصادية وغيرها من الممتلكات العامة والخاصة.

بلا حدود

هاشم عبدالعزيز

كي مون .. صام دهراً

صام دهراً .. ونطق كفراً

المثل هكذا ينطبق تماماً على الأمين العام للأمم المتحدة في شأن أزمة الشرق الأوسط وبخاصة الحرب الوحشية والعنصرية الصهيونية الدائرة على قطاع غزة.

للأمم المتحدة مبادئ ولها قرارات تجاه الحروب الصهيونية احتلالا واستيطانا وتهويدا وتشريداً .. فما الذي عملته من أجل تنفيذها؟

والأمم المتحدة عضو في اللجنة الرباعية ولكنها كانت العضو الأول الذي يتخلى عن مسؤوليته .. ومقدماً يعد بيانات الدعم والتأييد لما تريده الإدارة الأميركية وهي لا تعمل سوى ما يلبي رغبات وطموحات إسرائيل.

الآن وبعد قرابة أسبوعين من حرب الدمار التصفوية العنصرية الصهيونية على الفلسطينيين في غزة جاء بان كي مون إلى المنطقة وليته لم يأت لأن الآلية الجهنمية للحربة الصهيونية زادت وتيرة قتلها للابرياء ودمارها للمنازل والمدارس والمستشفيات وتشريدها المروع وحصيلتها من الشهداء أو الجرحى بالآلاف ولأن تحركه لم يبدأ إلا بعد أن التقاه وزير الخارجية الأميركي في دلالة على أن كي مون لا يقوم بمسؤوليته في مهمة أميركية.

وما هو دليل على هذا أن الأمين العام للأمم المتحدة جعل من قضية العودة للمفاوضات خطبته وخطابه وخطه وهو ما تتشبث به الإدارة الأميركية التي أدارت هذه اللعبة العبثية في سياق ليس السلام وإنما تصفية القضية الفلسطينية.

لقد كان من المستوجب من حيث المسؤولية والأوضاع الكارثية أن يطلق بان كي مون إعلاناً أممياً بأن الوقت لم يعد يحتمل الاهدار لعودة حقوق الشعب الفلسطيني وأن الأمم المتحدة معنية بهذا في توجه وآلية تترجم مبادئ وقرارات الشرعية الدولية في شأن هذه القضية التي صارت عاراً في جبين المجتمع الدولي والإنساني بأسره.

وبين فظائع الحرب المفتوحة على كل ما هو فلسطيني وبين دعوات كي مون العودة للمفاوضات هناك محاولات كيري العودة إلى الانقسام الفلسطيني وكل ما يجري هكذا حمماً ومحموماً وذعراً من الصمود الفلسطيني الاسطوري ومن مفاجأة المقاومة التي أبدعت في مواجهتها العدوان بإرادة الحق الذي لن يضيع لأن أصحابه في ثبات وتواصل أجيال استعادة حقوقهم المسلوبة.